



في ندوة أقامها بديوانه مساء أمس الأول

# عاشور: حل جمعية الثقلين غير قانوني و«الشؤون» تعسفت في استخدام القانون.. والنواب مطالبون بوقفه جادة

أصدرت قرارا مفاده بأنه في حالة وجود خطأ مالي يتم استدعاء الجمعية وإخطارها بالمخالفة ومنحها مهلة أسبوعين ولم يتم هذا الشيء وبالتالي هذا سبب من أسباب عدم قانونية الحل.

متسائلا هل يعقل فجة وبدون مقدمات أن يتم حل جمعية الثقلين والحل يجب أن يكون لسبب يرتقي للحل وليس لمخالفات إدارية بسيطة.

من جانبه طالب الوزير السابق عبدالهادي الصالح الحكومة بصيانة الحريات وعدم التعدي عليها، وأضاف الصالح خلال الندوة أن هناك العديد من الممارسات المرفوضة التي انتهجتها بعض مؤسسات الدولة، مشددا على أن الدستور كفل للجميع حريته.

نقف مكتوفي الأيدي». وختم عاشور أن جمعية الثقلين سترجع عاجلا أو آجلا سواء سياسيا أو من خلال القضاء ولدي يقين أنها ستستمر وأن نبغى في خدمة الأيتام والأسر المتعفة فهذه مسؤولية شرعية ملقاة على عاتقنا.

وكان المحامي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة د. هشام الصالح أكد تشرفه بالدفاع عن جمعية الثقلين أمام القضاء وعن الأيتام حيث لم ينسب للجمعية أي تجاوز مالي على الجمعية. وبين الصالح أن قرار حل جمعية الثقلين معيب حيث ولم يصدر من مجلس الوزراء كما هو بالقانون بل صدر من من وكيل وزارة الشؤون والشؤون الحالية هي بنفسها

وزارة الشؤون بحل جمعية الثقلين الخيرية التي تساعد الأيتام والأسر المتعفة. مبينا أنه لا توجد أي شكوى على جمعية الثقلين في وزارة الشؤون ومنذ 17 عاما يتم اعتماد الميزانية والتقريرين المالي والإداري وذلك يجب على الحكومة أن تلغي قرار حل الجمعية وأضاف سيكون لنا موقف سياسي قريب تجاه هذا التعسف الحكومي ويجب أن نعبر عما يريده المواطن والوضع السيئ الذي يعيشه وأن نعبر عن استيائه الشديد حول ما تقوم به الحكومة. مشيرا إلى أن حل جمعية الثقلين غير قانوني ولم يتم التدرج قانونيا قبل الحل وهذه رسالة خاطئة من الحكومة ولا يمكن السكوت و«كرامتنا لا تسمح لنا أن

التصرفات الصادرة من وزارة الشؤون حيث تعسفت هذه الوزارة في تطبيق القانون بحجج وأهية مؤكدا أن الحكومة بدأت في تضيق الحريات في الكويت من خلال إغلاق جمعيات وإغلاق قنوات ومنعت رجال الدين من دخول الكويت والإستمرار في هذا النهج غير صحيح. وبين أن السكوت عن هذه الأمور هو جبن ويجب أن تكون لنا وقفة تجاه هذه التصرفات الحكومية ويفترض على الحكومة أن تعطي كافة الحقوق للمواطنين لا أن يكون عمل النائب مقتصرًا على الحصول على ترخيص مسجد أو مطالب بسيطة وتساءل عاشور هل يتوافق العقل والمنطق أن تكون الكويت هي رائدة في العمل الإنساني وأن تقوم

ثول مرة في الكويت شاهد الصفحة تقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

وتابع ان الحكومة جميعها من رئيسها وكل أعضائها مطالبون بالتصدي لمثل هذه



صالح عاشور متحدنا



سلطان العبدان

أكد النائب صالح عاشور ان قضية حل جمعية الثقلين هي اجتماعية وأنسانية وسياسية ولا يخفى هذا الأمر على الجميع، مبينا أننا نحتاج الى وقفة من جميع أعضاء مجلس الأمة تجاه التعسف غير القانوني الذي تقوم به وزارة الشؤون والأحداث المتصلة بالوزارة خير دليل حول الجمعيات التعاونية والمساعدات الاجتماعية والمعاقين وغيرها.

وقال عاشور خلال الندوة التي عقدها بديوانه مساء امس الاول أنه في مثل هذه الظروف الإقليمية المحيطة بنا نحن أضح ما نكون لمزيد من الوحدة الوطنية وقرار الحل لجمعية الثقلين ليس مصلحة البلد وجهته الداخلية.



(أحمد علي)

جانب من الحضور في ديوان عاشور



عاشور متحدنا للحضور في ندوته

أقيمت بديوان الدقباسي تحت عنوان «خفض سن التقاعد مطلب شعبي»

## ندوة «التقاعد المبكر»: دراسة التأمينات مرفوضة وهدفنا توفير فرص عمل



(زين غلام)

رياض العسائي وفراج العرييد ود. خليل عبدالله في ديوان الدقباسي



علي الدقباسي متحدنا



علي الدقباسي بين الحضور

صحيحة. وقال الدمخي ان النواب توافقوا على ضرورة 30 عاما اختياريا دون فرض سن معينة لأن بعض الموظفين بعد خدمة 30 سنة لا تكون لهم رغبة بالدوام وهذا أساس البطالة المتقعة. وخير الدمخي الحكومة إمسا في اقرار القانون على دراسات وأسس سليمة أو استجواب وزير المالية.

بدوره قال النائب رياض العسائي ان قانون خفض التقاعد قانون جيد وسينعش الدولة اذا تضررت التأمينات بصورة طفيفة وانتعشت الدولة بصورة عامة فهذا شيء جيد.

وأضاف: كل عجز في الدولة «يقطونه» على ظهر المواطن ويقولون الموس على كل الروس. والهدف من إقرار القانون هو خلق فرص عمل وترقية بعض الشباب في عملهم.

قدا بإقراره. بدوره أكد النائب د. عادل الدمخي ان التأمينات تأخذ فوائد فاحشة بحسبة خاطئة ولا تريد ان تعلن عنها وديوان المحاسبة أكد ان حاسبة التأمينات بشأن العجز الاكتواري غير



جانب من الحضور

للشباب كما انها لا توفر وظائف جانبية بالقطاع الخاص لذلك نحن مجبرون على تقديم قانون خفض سن التقاعد رغم آثاره السلبية على التأمينات. ولفت الى ان قانون خفض التقاعد سيفتح المجال أمام

داخل دولة مستطردا: أنا لا أتق في مؤسسة التأمينات ولا بأرقامها ومن الآن أعلن رفضي لميزانية وزارة المالية وحسابها الختامي. وبين النائب د. خليل عبدالله ان الحكومة عاجزة عن توفير فرص عمل

للمجتمع. من جانبه أكد النائب عبدالوهاب الباجطين أن ما هو مطروح في قانون التقاعد المبكر حل وقي وليس دائما ولكنه أفضل ولا نثق في أرقام مؤسسة التأمينات. وأضاف ان التأمينات دولة

رئيسه الفهم أكد النائب علي الدقباسي أن المؤيدين لتعديل قانون التقاعد المبكر يهدفون إلى إيجاد فرص عمل للمواطنين، وليس التكسب والمزايدة التي يتهمنا بها البعض. وأشار الدقباسي خلال الندوة التي أقامها بديوانه مساء امس الاول بعنوان «خفض سن التقاعد مطلب شعبي» إلى أن دراسة التأمينات التي قدمتها مرفوضة جملة وتفصيلا لبعدها عن روح القانون. وبين أن اقرار القانون سينعش الدولة ولو تأثرت التأمينات الاجتماعية فالنتيجة إيجابية على رأسها توفير فرص عمل للشباب العاطل.

وقال الدقباسي إن هناك مساعي جادة للوصول الى صيغة توافقية بما يحقق الغرض لما فيه الفائدة



د. عادل الدمخي



الحضور خارج ديوان الدقباسي يستمعون للندوة



عبدالوهاب الباجطين